مداولات مجلس المستشارين أكتوبر 2005

محضر الجلسة 469

التاريخ : الجمعة 14 ذو القعدة 1426 موافق 16 دجنبر 2005

الرئاسة : المستشار السيد أحمد القادري، الخليفة الأول لرئيس مجلس المستشارين.

جدول الأعمال رد وزير المالية على تدخلات الفرق بشأن قانون المالية لسنة 2006. والتصويت على الجزء الأول منه.

التوقيت : ساعة و 55 دقيقة ابتداءا من الساعة التاسعة و 45 دقيقة صباحا.

السيد رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمان الرحيم والصلاة والسلام على سيد المرسلين وعلى آله وصحبه أجمعين،

السيد وزير المالية المحترم،

السادة المستشارين المحترمين،

أعلن عن افتتاح الجلسة. بعد استماعنا إلى مختلف مكونات المجلس في جلسة الأمس المتعلقة بتدخلات الفرق والمركزيات النقابية يخصص المجلس هذه الجلسة الصباحية للاستماع إلى السيد وزير المالية والخوصصة للرد على مختلف المداخلات وبعد ذلك نشرع في التصويت على الجزء من مشروع قانون المالية لسنة 2006. الكلمة للسيد وزير المالية والخوصصة.

السيد فتح الله ولعلو، وزير المالية والخوصصة:

بسم الله الرحمان الرحيم والصلاة والسلام على خير المرسلين.

سيدي الرئيس،

السادة المستشارين المحترمين،

أريد أن أوجه بكل إخلاص لرؤساء وممثلي الفرق الذين تدخلوا مصاحبين وقارئين النص مشروع القانون المالي لسنة 2006، ربما هذه الأسابيع التي عشناها جميعا سواء داخل لجنة المالية أو اللجان القطاعية أو في هذا الجمع العام للمجلس الموقر تبين الدور الأساسي للمشرع في دراسته للقانون المالي، فدراسة القانون المالي من طرف البرلمان وقفة أساسية ولحظة أساسية ليس فقط في مخاطبة الحكومة، فيما يتعلق بالسياسة العامة ولكن كذلك باعتبار أن القانون المالي هو أداة لتمويل تدخلات الدولة، الحياة الاقتصادية والاجتماعية، وكذلك أداة لمصاحبة السياسة الاقتصادية العامة للبلاد، وتأثير ذلك على مختلف القطاعات، وأداء تواصل بين الدولة والمؤسسات العمومية التي تلعب دورا أساسيا في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، و أداة كذلك مهمة في محاربة الفقر والتهميش، ويجب أن نعمل اليد في اليد كمشرعين وكسلطة تنفيذية في مواجهة الفقر في بلادنا. طبعا السياسة العامة لبلادنا، محددة من خلال الخطابات الملكية والبرلمان من خلال خطابات البرنامج الذي قدمه السيد الوزير الأول أمامكم.

فيمكن لي السادة المستشارين أن أقول لكم بأن هذا التعاقد بطبيعة الحال هو تعاقد قدمته الحكومة، فإن شاء الله سنكون في موعد مع هذا التعاقد، فيمكن لي أن أقول لكم أنه بالنسبة لوتائر العمل و وتائر الاستثمارات التي تقوم بها الدولة، ستكون أكثر من الالتزامات التي تقدمنا بها.

القانون المالي طبعا هو أداة لمواجهة الصعوبات أو ما نسميه جميعا بالإكراهات، سواء تعلق الأمر بإكراهات موضوعية خارجية أو داخلية وهنا أريد أن أقوم بملاحظة، عندما تقوم بالتحدث عن الإكراهات في الحياة هذا شيء يجب أن لا نتعامل معه بنوع من التباكي وبتهويل بل بالعكس إذا كانت هناك إكراهات ودائما ستكون إكراهات في الحياة، فيجب أن نتعامل معها بإرادية والمهم هو أن نواجهها وألا نتأخر في حل مشاكلها وأن نعمل على أن تكون هذه المواجهة مواجهة إيجابية، وتسعى بالأساس لجعل التدبير للإكراهات يؤدي في آخر الأمر إلى حل المشاكل البنيوية بالأساس، أريد كذلك السيد الرئيس في بداية هذا التدخل أن أوجه إلى اللجنة التي تتشرف بمصاحبة أعمالها بالمالية رئيسا ومقررا وأعضاء وبطبيعة الحال التي سعدت بهذه المصاحبة، ويمكن لي أن أقول لكم سواء بالنسبة لهذا الجمع العام أو خلال التدخلات التي ذكرت أهميتها أو بالنسبة لعملنا جماعة داخل اللجنة.

الحكومة هي طبعا أولا وقبل كل شيء تنصت للبرلمانيين وتقدر عمل البرلمان بمجلسيه وتقدر خصوصيته التي تعرفها وتحترمها وتعتبر أنها مفيدة جدا بالنسبة لتطور الأوضاع في بلادنا. الحكومة، مجلس المستشارين بطبيعة الحال. الحكومة تنصت وتقدر بأنه انطلاقا من خصوصية أعضاء مجلس المستشارين متصلون بطبيعة الحال بالحياة الاقتصادية والاجتماعية وبالتالي هم يعرفون مشاكل الحزب، مشاكل الشعب المغربي وطموحاته، ومشاكل القطاعات ففي نفس الوقت وأنا أشكركم أحيانا على ذلك. الحكومة تعطيكم أداة التواصل.

أنا أعتقد أنه ليست هناك مشاكل تواصل بين الحكومة وبين البرلمان فالإمكانيات ديال وسائل العمل تزايدت، وهي إمكانيات من ناحية الأوراق والملفات التي نوزعها أنا أعتقد أنه يجب ألا توظف فقط في دراسة القانون المالي بل هي أداة يمكن أن توظف خلال السنة كاملة بل أكثر من ذلك يمكن أن أقول لكم، وقلت ذلك في اللجنة المالية هي أداة ربما لتحضير القانون المالي ل 2007 بل 2008 حتى بالنسبة للسنوات القادمة.

أريد أن أتوجه لأحزاب الأغلبية أولا لأقول لها بأن الحكومة معتزة بأغلبيتها وبأنها ليست لها أي عقدة في علاقتها بالأغلبية، وأنا أعرف بأن الأغلبية ليست لها عقدة مع الحكومة، الحكومة لها علاقات تواصل وتآزر وتناغم، لأننا كلنا في خندق واحد، لأننا في خدمة إستراتيجية

مداولات مجلس المستشارين أكتوبر 2005

التقنية إستراتيجية الإصلاح، إستراتيجية المصالحة، إستراتيجية التضامن، وإستراتيجية التطور وطبعا كلنا كمغاربة أغلبية ومعارضة نجتمع حول الثوابت التي نعتز بها والثوابت بطبيعة الحال تتعلق بالثوابت الوطنية والأساسية، ولكن لا بد نقول بأن هذه الثوابت نجتمع عليها، ولكن يجب أن نعرف بأن لها تكاليف مالية وتكاليف مهمة، شيء طبيعي ونتحمل عبء هذه التكاليف كلنا.

أريد كذلك أن أتوجه للمعارضة لأقول بأننا بطبيعة الحال نحترمها ونعتبر بأن لها أن تلعب دور تقوية الديمقراطية ببلادنا تتطلب بأن المعارضة تلعب دورها يمكن لي أن أقول بأنه لا تقنعنا، بطبيعة الحال، هذا شيء طبيعي، ولكن نحن هنا لنستمع للجميع ولنستفيد من الجميع، وأريد أن أؤكد ويجب أن لا نستصغر أبدا دور البرلمان، وداخل البرلمان دور مجلس المستشارين، طبعا ربما لما نستمع إلى الخطابات وخاصة سواء داخل اللجنة المالية أو الخطابات العامة نلاحظ في كثير من الأحياء أن الاهتمام موجه في كثير من الأحيان إلى الموارد وإلى الضرائب. في حين أنه يجب كذلك أن نأخذ بعين الاعتبار النفقات أي تدبير القطاعات، ولا بد بطبيعة الحال أن ندخل في نفس المنطق دراستنا للموارد ودراستنا للنفقات، يجب أن نستعملها لحل كلفة النفقات والفصل 51الذي يجب أن نحترمه كلنا، لأنه فصل دستوري منطقي ماذا يقول؟ يقول أنه عمليا منطق دراسة النفقات يجب أن يكون هو دراسة الموارد.

الدولة هي مثل العائلة، مثل الفرد، مثل المقاولة، لا يمكن أن تدرس نفقاتها خارج مواردها ومن درس الموارد خارج النفقات فهذا غيكون على أي حال لا يفكر في مستقبله بقدر ما الأفراد. والعائلات تفكر في مستقبلها. أنتم المشرعين والحكومة، احنا مضطرين أن نفكر في مستقبل البلاد لذلك الدستور جاء بالفصل 51 ليذكرنا كلنا بأنه يجب أن ندخل في نفس المنطق دراستنا للنفقات ودراستنا للموارد، الميزانية بالرغم من أهميتها هي ليست هدف في حد ذاتها؟. هي هدف اللي تنفكروا فيه جميع. تطور البلاد هو المدى البعيد ماشي المدى القصير، الهدف هو محاربة التخلف ولكن لا بد نذكرو أنه داخل الميزانية كاين هي أداة لتأمين مستقبل البلاد مين تنقولوا تأمين مستقبل البلاد وحدتها، دفاعها، سيادتها، أمنها، ولكن كذلك هناك الأمن الاجتماعي الضروري الاقتصادي والمالي وكاين واحد الارتباط عضوي بين هاد عمليات التأمين، وذلك ونحن نعتز بذلك في هذه الفترة التاريخية التي تعيشها بلادنا.

البلاد تتصالح مع ماضيها، تتصالح مع ثقافتها، مع نسائها، مع أمازيغيتها، طبعا هاد الشي مزيان، ولكن بطبيعة الحال الأشياء كذلك لها تكاليفها ثم البلاد خاصة بعد المبادرة التي بشر بها جلالة الملك، حول التنمية البشرية والتي عرفت قفزة نوعية أمس بالاتفاقية التي قامت بها الحكومة مع الجمعيات التي تعمل في مجال السلفات الصغيرة، فالدولة عندها واحد الإرادة لمحاربة التهميش والإقصاء والفقر والإقصاء يهم العالم القروي يهم محيطات المدن، يهم حتى داخل المدن. ويهم بطبيعة الحال مناطق وقطاعات مختلفة.

تفضلتم السادة المستشارين، السيدات والسادة المستشارين في تدخلاتكم بإبراز العلاقة بين الميزانية والمخطط، واعتبر أن التدخلات التي كانت في هذا المجال مهمة، لكن أهميتها تأتي من نقطة أساسية هو أنه ضرورة أن نبني ميزانيتنا على توجهات استراتيجية لكن اسمحوا لي لا بد نفكروا جميع. ما معنى التخطيط في 2005، لأنه مين كنسمعوا بهاد الخطابات كأننا نتحدث عليه كما ولد في 1926. كان في الاتحاد السوفياتي في ذلك الوقت، أو كان كذلك بعد الحرب العالمية الثانية، فرنسا، هولندا إلى آخره. أو حتى في المغرب في 1960، الفترة اللي أنا شخصيا أعتز بها سياسيا، ولكن مع ذلك احنا في 2005 فيجب بالتالي أن نفكر جميعا في خلق آلية جديدة للتحكم في الاستراتيجية في المدى المتوسط والمدى البعيد، ولكن اعتبارا للتطورات التي تحدث بسرعة وهي على مستوى أحيانا ماشي السنوات ماشي حتى الشهور. الأسابيع والأيام والساعات. لذلك الإستراتيجية في المدى البعيد، الآلية ديال إستراتيجية المدى البعيد يجب أن تؤكد بعين الاعتبار التطورات التي تحدث عالميا وداخليا، وحتى إلى هضرنا على التخطيط الخماسي اللي من أنا يمكن لي نقول لكم أن ما حدث. أكثر مما كان متوقعا لم نكن نتوقع أننا سنبني ميناء طنجة المتوسطي أو الطرق السيارة، أو وتيرة العمل في الماء الشروب أو الكهرباء أو الطرق الريفية غتمشي بهاد السرعة، لم نكن فكرنا أننا غانصاوبو ميثاق إصلاح التعليم. ماكناش كانقولوا كذلك في ذلك الوقت بأن الحوار الاجتماعي كيمشي بهاد الوتيرة اللي مشى فيها. ثم لم نكن نتصور أن أسعار النفط في وقت تنخفض وترتفع كذلك بشكل صاروخي. بل حتى من إلسنة الفارطة لهذه السنة العالم كلوماشي احنا كان تيقول أن سعر النفط غيكون هو 35 دولار للبرميل، وأصبح 60، وماشي من 35 ل60 غنقول أنك تتحكم في كل شيء. إذن كاين الأشياء اللي، معنى هذا أنه المغرب مطالب باش يشوف واحد الآليات ديال التحكم في الإستراتيجية. وهذا أعتقد أنه خاص كل القوى السياسية والاجتماعية تفكر فيه انطلاقا من الملاحظات المشروعة التي قدمت في هذا الإطار.

السيد الرئيس بالرغم من اللغة أحيانا الانتقادية. شيء طبيعي أنا متأكد أنه الشعور الداخلي عند السادة المستشارين هو أنه ميزانية 2006 فيها تقدم كبير على الميزانيات السابقة.

أولا التقدم في عدة أشياء، التقدم من خلال أنها بقات متحكمة في الإطار الماكرواقتصادي، التقدم لأنه فيها واحد العامل جديد اللي ماكانش وهو المبادرة الوطنية مليار درهم و 250 مليون درهم للجماعات المحلية، إضافة للإعلانات الدولية، هاد الشي ماكانش، التقدم لأنه نفقات التجهيز غادي تزاد ب 30٪ وأكثر من ذلك كما سأبين فيما بعد، المجهود ديال الاستثمار ديال الدولة عن طريق المؤسسات العمومية وعن طريق صندوق الحسن الثاني غيتزاد أكثر ويتقدم و هنا غانديرو واحد الملاحظة من خلال بعض التدخلات، أن هاد الميزانية بدات دشنات واحد

مداولات مجلس المستشارين أكتوبر 2005

المرحلة أساسية مهمة بالرغم من هاد الزيادة في النفقات، الميزانية أصبحت تستقل بين قوسين عن موارد الخوصصة، وهذا شيء لاحظت بأن البعض اعتبر بأنه النقص في مواد الخوصصة شيء سلبي، أنا ماتنقولش سلبي، هذا إيجابي، معنى أنه الخوصصة هي ماشي هدف في حد ذاتها، الخوصصة تستعمل عندما يجب أن تستعمل لتحسين تدبير الاقتصاد الوطني ولكن غيكون من الخطر أنه الميزانية تبدأ تعتمد على مداخيل الخوصصة كنا تنصاوبوا 12 مليار الآن كنصاوبوا أقل من 5 مليار، يجب أن نصفق على ذلك في حين أنه بعض التدخلات كتبين أنه هذا مسألة خطر.لا. بالعكس، بالعكس، هذا تقدم، تطور، معنى أنه في السنة القادمة والسنة اللي من بعد، واحد الوقت ماخصناش نعتامدوا كما أننا نهيء قوانين المالية ديال بعد 2010مابقاش يعتمدوا على مداخيل الجمارك، لأن في 2010ماغاتبقاش مداخيل الجمارك، لذلك خاص البديل والبديل شوية بشوية. هو اللي كنسميوه توسيع الوعاء ليحل محل الجمارك، شوية بشوية، وإلا تصوروا انتوما مشرعين توصلوا في 2010وفي ذلك الوقت الحكومة تجيب ليكوم واحد القانون مالي مافيهش مداخيل. منين غنديروا النفقات؟ منين؟ وهنا كنلاحظ كذلك أنه كل الخطابات تكاد تقول مزيان توسع الوعاء الضريبي ولكن مباشرة من بعد كل الملاحظات هي ضد توسيع الوعاء الضريبي، كلها والتعديلات، وذلك خاص الإنسان، سمحوا لي نبقاوا دائما في منطق واسع، وخاصة هاد العام قلت لكم. وغادي نرجع لها فيما بعد ديال النقص في مداخيل الضريبة، هاد التحسن ديال ميزانية 2006، هو ماشي لأنه عاد وصلنا للوعي باش نحسنوا ميزانيتنا.لا؛ هو ناتج على تراكم العمل اللي وقع في السنوات الفارطة، هو ناتج عن تحسن المداخيل الضريبية، وعلاش كاين تحسن في المداخيل الضريبية؟ على ود كاين قطاعات اللي كتمشى، اللي عندها مداخيل واللي عندها أرباح وأساسية ومن هاد القطاعات المؤسسات العمومية، ومعنى هذا أن المؤسسات العمومية مابقاتش مثلما كانت قبل، تنتظر مساعدات دائمة من الدولة، بل ولات هي كتعطي للدولة أكثر، ولأن كذلك بعض القطاعات، القطاع السياحي، قطاع البناء، بعض القطاعات الصناعية، القطاعات المالية ومعنى هذا أنه كاين قطاعات جديدة بالنسبة للتنمية الاقتصادية. إضافة إلى ذلك أن المردودية ديال إدارتنا الضريبية والجمركية تتحسن، كذلك نلاحظ طبعا معدل النمو في هاد العام 2005كان أقل من السنوات الفارطة ولكن مع ذلك بدات عندنا استقلالية معدل النمو بالنسبة للمداخيل، بالنسبة للتساقطات المطرية والله يرحمنا في كل الأحوال، في حين أنه في السنوات اللي كانت من قبل كانت مني ماكتكونش السنوات جيدة ديال الأمطار، معدل النمو كيولي سالب. الآن مابقاش المعدل كيكون سالب ماكاينش أبدا.

بغيت كذلك نبين أنه أنا أشد على كل التدخلات اللي كتتكلم على ضرورة تقوية الإصلاحات، وضرورة تقوية الحكومة،غير بغيت كذلك نؤكد أنه الإصلاحات لها تكاليف مالية وسياسية ونفسية ومن هذه الإصلاحات، الإصلاحات الضريبية، لأنه توسيع الوعاء هو إصلاح، مثل إصلاح قطاع الماء الكهرباء النقل أو النقل، لهم تكاليف، ولكن تيعيطوا نتائج بنيوية في المدى المتوسط، وأكثر، البعيد، طبعا كما قلت أمامكم وفي اللجنة وبدون أي عقدة، المغرب عندو نقطة ضعف، احنا ماشي بلد متطور، وماشي بلد ريعي، وماشي وماشي بلد نفطي، احنا بلد نامي وواعي وهمتنا هو الانطلاق من هاد نقط الضعف مانخليوهاش، عام على عام، وعندنا وعي بذلك.

الوطنية ديالنا هي تجعلنا نقولوا للمغاربة كاين نقط ضعف، احنا مازلنا بلد متخلف لاعتبارات تاريخية ما عندي علاش غندخل ليها الآن، مازلنا معدل نمونا محدود ولكنه بتحسن، وما تزال عندنا بطالة كبيرة ولكنها نقصت، خصنا نقولوها، ومازلنا عندنا فقر كبير ويجب أن نهتم به وانطلاقا من هذا أؤكد أن هذه الميزانية هي ميزانية أولا ماشي ديال الضرائب. أولا ديال التضامن، هي ميزانية الإرادة والإرادية وهي ميزانية المسؤولية، هي ميزانية التضامن لأنها كرست أكثر من السابق التوجه الاجتماعي لا بالنسبة للقطاعات الاجتماعية، التعليم، الصحة، الزيادة في المرتبات في الأجور، تم برامج تطويق الفقر خاصة ديال الماء والكهرباء والطرق في العالم القروي وخاصة في القطاع الفلاحي، والسلفات الصغيرة التي تلعب دورا أساسيا لمحاربة الفقر، وأضيف الشيء الجديد، المذهب الجديد المبادرة الوطنية للموارد البشرية لأنه أحيانا واحد العدد ديال الأشياء كتقال غير في الخطابات ولكن القانون المالي كيدخلها في الأرقام، واللي مهم مليار درهم غتوافقوا عليها باش تمشي لهاد المبادرة باش تعرفوا أنه لا يكفي أن نصفق ولكن نقولوا كاين الالتزام وماكانش هاد المليار من قبل، وأضيف لمشاريع محاربة الفقر كذلك داخل هاد القانون المالي كاين مبادرات لصالح التشغيل ديال الشباب العاطل في القطاع الخاص ولصالح العمل الأول والعمل الذاتي وكما تفضل بعض السادة المستشارين لا بد أن نصفق للتطور النوعي والكمي كذلك ببداية إدخال التغطية الصحية، ومانساوش واحد النقطة مع الأسف في كثير من التدخلات بل ماسمعتهاش، وأنا أعتقد أنها أساسية بل تورية هي أهمية إدخال التكنولوجيا الحديثة في المؤسسات التعليمية، هنا كذلك مليار درهم، مليار درهم ما يوقعش عليها الحديث! تنوع كبير تدخل الانترنيت لمدارسنا، هادي محاربة الأمية الجديدة وكبيرة، هادي بحال عملية الاسمنت اللّي الآن عطات هاد الطفرة مازال مجال السكن، هادي في مجال التكنولوجيا الجديدة، ثم بطبيعة الحال الحوار الاجتماعي اللي آخره كان أول أمس باتفاقية جديدة حول قطاع التعليم بين الحكومة والنقابات، الميزانية أؤكد ثانيا ميزانية إيرادية، ليس سهلا أن الدولة تجي وتقول أنها كتلتزم ب 56 مليار درهم في 2006للاستثمارات. القاطرة الأساسية للتنمية فيها صندوق الحسن الثاني فيها الميزانية فيها المؤسسات العمومية، اللي كانت جامدة ومابقاتش جامدة، ولات خدامة، مين نصاوبوا route l'autoو ونوصلو لأكادير ومراكش ووجدة غدا هاد الشي كنا كنعلموا بيه قبل كنا كانصاوبوا km15 عنبدوا الآن km140 في المستقبل.

المشاريع ديال السكن في السنة طبعا. فالمجهود الاستثماري كبير جدا، وماشي ساهل نبقاوا نقولوا ميناء طنجة كيتبنى ونتصفقوا

مداولات مجلس المستشارين أكتوبر 2005

عليه، ولكن راه أموالو، بطبيعة ولكن أموال جات من صندوق الحسن الثاني اللي عطا التدخل الأول وهداك صندوق الحسن الثاني جات الأموال ديالو من الخوصصة التي نجحت يجب ألا تنسى ذلك بطبيعة الحال، ثم الدولة عندها إرادة المتابعة وأنا متفق مع التدخلات في هذا الإطار تماما، بمصاحبة القطاع الخاص، ويمكن نقول بأنه على المستوى المؤسسي جات الاستثمارات كتلعب دورها، الآن كذلك المراكز الجهوية للاستثمار تلعب دورها، ثم اللي جديد الآن هو أنه بعد ما في 2001 صاوبنا السياسة إستراتيجية السياسة السياحية احنا خدامين. الآن صاحبنا سياسة إستراتيجية السياسة الصناعية، وبدينا في إستراتيجية السياسة الفلاحية، هدا شيء أساسي ومنو كيتصاوب العمل المشترك اللي كيؤدي تكون عندنا واحد الإستراتيجية عامة في بلادنا.

كذلك بالنسبة للقطاع الخاص، اللي جديد حتى في هاد القانون المالي هو أدوات التمويل، صندوق إعادة هيكلة المقاولات)الفومان(تقوية صناديق الضمان القطاعية، ثم ستصادفون بطبيعة الحال على إحداث آلية جديدة، وهي آلية رأسمال المخاطر كما صادقت عليها لجنتكم، لجنة المالية وهذا أداة أساسية اللي مهم بطبيعة الحال يتعطى أدوات جديدة لتمويل القطاعات .. المقاولات الصغرى والمتوسطة. في هذا الإطار بطبيعة الحال تيمكن تقال صعوبات قطاع النسيج نظرا للمنافسة الآسيوية. أمام هذه المنافسة، الحكومة قامت بتقاعد مع هذا القطاع باش نجعلوا بلادنا تستطيع تتسلح لمواجهة هذه الصعوبات، هاذ الميزانية السيد الرئيس، كذلك ميزانية المسؤولية، كيف قلت قبيلا كاين صعوبات إما صعوبات فرضت علينا، سعر النفط الآن إلى قالتوا الصحافة اليوم 60 دولار. وهو شيء صعب جدا، طلع عاوتاني من جديد الآن 60 اليوم الصباح، وهذا غادي ينفعنا باش أولا نحلوا الأمد القريب، ولكن أكثر قطاع الطاقة نفكروا في الأمد المتوسط والبعيد ومعنى الأمد البعيد هو 30 سنة القادمة وإن شاء الله في 2006 غادي تكون سنة إقرار السياسة الطاقية واضح، ونمشيوا فيها بتكاليف بطبيعة الحال، ولكن كاين بعض الصعوبات الأخرى اللي انتوما واحنا اخترناها. اتفقنا باش نحلوا مشكل صناديق التقاعد، لأنه إلى ماحليناهاش. في 2008 المتقاعدين ماغنجبروش كيفاش نخلصوهم، هذا وفي القانون المالي نقول كذلك بأنه نظام التقاعد العسكري، إخواننا العاملين في القوات المسلحة الملكية هادو الصعوبات التي نعمل على حلها، اتفقنا باش نحلوا مشاكل لا صوديا، و طوجيطا وديال CIH وإلى مادرناهاش إلى تعطلنا غادي لتكاليف تزاد أكثر وغتولي ولادنا ولابناتنا في المستقبل هو ما اللي غيؤديوا ثمنها، ولذلك عندنا إستراتيجية التنقية والإصلاح، لها تكاليفها ولكن نتائجها غتكون دائما إيجابية، واحنا متفقين باش نديروا الإصلاحات في التعليم في النقل في الماء والعدل إلى آخره.

وطبعا من المسؤولية نحافظوا على الإطار الماكرواقتصادي، كانت عدة تدخلات ربنا في اللجنة، ولكن حتى هنا على المغادرة الطوعية، أنا أؤكد بأن المغادرة الطوعية يمكن تخلق بعض الصعوبات الظرفية في بعض الإدارات، ولكن بنيويا، اختيار وإبداع وابتكار مغربي ممول داخليا من طرف البلاد، بنيويا سيؤدي إلى تحسين المردودية داخل الإدارة وإعادة انتشار العمل من القطاع العام إلى القطاع الخاص وسيؤدي إلى تحسين كذلك حتى شروط التنمية الاقتصادية ببلادنا، طبعا بما أنه الملاحظات كانت كثيرة وسامحوا لي، ماشي دائما على صواب بالنسبة للتدابير الضريبية، غادي نتكلم على هاد النقطة وأقول منذ البداية كانت مبالغات كبيرة أولا لأن المغرب، الضغط الضريبي فيه ينقص سنة عن سنة. في 2006 غينقص، ما معنى الضغط، أي بالنسبة للدخل الوطني القسط ديال الضرائب غينقص أولا لأن الجمارك كتنقص. الجمارك راهي ضريبة ومن يستفيد من هذا النقص؟ المستهلك والمقاولة.

ثانيا طبعا عطيناكم وأشكركم على رد الفعل واحد التقرير حول النفقات الجبائية، هداك التقرير ماذا يقول؟ تيقول أودي بأنه كاين واحد العدد ديال التسهيلات والإعفاءات اللي كتوصل 15 مليار بماذا تفقات؟ لأنه نظريا إلى ماكنتشاي غتكون نفقات اللي غتمشي للمشاريع اللي انتوما كتبغيوا تمشي لها القطاع الاجتماعي، محاربة الفقر، الطرق، الماء، الكهرباء إلى آخره. ولذلك تسمى نفقات جبائية، لكن لا بد نفهموا كلنا أنه كاين إعفاءات اللي خصنا تبقى لاعتبارات اجتماعية أو اقتصادية، ولكن خصنا باسم الشفافية الرأي العام يعرف ما معنى ذلك، وخصنا بشوية بشوية نقولوا بأن بعض القطاعات يجب كذلك باسم توسيع الوعاء أن تمس، لكن هنا أولا قبل ما بدينا كاع في المناقشة، كتقال أولا في الصحافة بشكل غير مسؤول، ثم خارج الصحافة أشياء اللي مغالطة وتقالت داخل اللجان، فيمكن أن أقول بأنه المواد الأساسية لم تمس. تقال بأن الماء كيتمس. متمسش الكهرباء غيتمس، بأنه السكر غيتمس، بأن الزبدة التقليدية غتمس بأن الوهبات Les pour boire غيتمسوا هاد الشيء كلوماكاينش، ماكاين زيادة فيه، ماكاينش أبدا! والقرارات التي اتخذت هي قرارات عندها مفعول محدود وباسم العدالة الاجتماعية والضريبة، لأن منين تنقولوا واحد القطاع ما كانش كيؤدي الضريبة.la TVA غيبقى يؤديها. إيوا نقارنوا علاش قطاع آخر يؤديها. علاش التاجر يؤديها، والحرفي يؤديها، والحجام يؤديها، وقطاع اللي أحيانا كيربح إما أكثر أو أقل ما يؤديش، هادي العدالة الاجتماعية بالأساس.

لكن السيدة والسادة المستشارين أريد أن أبرز أمامكم بأن البرلمان والحكومة اتفقوا كذلك على إعفاءات كثيرة في قانون 2006 السلفات الصغيرة من جديد أعفيت مدة 5 سنوات هذا هو محاربة الفقر، هذا هو اللي خاصو يبقى اتفقتم باش الإعفاء بالنسبة للعمل الأول داخل القطاع الخاص إعفاءات تهم الضريبة على الدخل لتشجيع عمل الشباب، اتفقتم على إعفاءات تهم صناديق مكلفة برأسمال المجازفة، لتشجيع الاستثمار، اتفقتم في إطار كذلك التعديل على إعفاء بالنسبة ل TVA للسكن الفردي من اللي كان تيمس m200 باش يطلع ل: m300 اتفقتم لتمديد الإعفاء كذلك على صندوق التجهيز الجماعي، إعفاء شراء السلع من طرف غير المقيمين عند مغادرة التراب الوطني، وقع كذلك تعديل حول

مداولات مجلس المستشارين أكتوبر 2005

حق منح النصم بالنسبة للكازوال المستعمل في نقل المسافرين والبضائع عبر السكك الحديدية، وتعديل آخر إعادة العمل لمدة سنة بالمقتضى التحفيزي المتعلق بصكوك إثبات الملكية وفي إطار التشجيع على تحفيظ العقارات في العالم القروي، إضافة إلى المنحة التي ستعطى من طرف الدولة لتشجيع تجديد عربات النقل نظرا لتقادمها حماية كذلك لتزايد المشاكل اللي كاينة في الطرق وخاصة اللي كتمس حتى الإنسان المغربي. وكانت إعفاءات إضافية اللي اتفقتم عليها أو غتفقوا عليها اليوم بطبيعة الحال عند التصويت بصفة عامة، إعفاءات تتعلق بالسكن داخل الجماعات بالنسبة لسكن الطلبة اللي كان الإعفاء في مستوى 1000 غرفة غيولي 500غرفة كذلك بالنسبة لرقم سقف السيارات ثم اتفقنا جميع على ضرورة تمديد الإعفاءات أوماشي إعفاءات النظام الضريبي الذي كان مطبقا بالنسبة للقيم المنقولة إلى 2008 ولذلك السادة المستشارين نشوفوا الإعفاءات ونشوفوا القرارات الجديدة، ونقارن. ياك احنا متفقين كلنا على ضرورة التوسيع، وفي نفس الوقت احنا متفقين ماعندناش واحد التوجه أورتذكسي أحيانا كنتفقوا جميع على كذلك الإعفاءات. ولكن هذا يدل مساهمة البرلمان.

وكما أتمنى كذلك أن البرلمان يجي أحيانا ببعض المبادرات اللي تؤدي إلى توسيع الوعاء، ولكن المبادرات التي يمكن كذلك تطبيقها، لأنه حتى الحكومة مين كتجيب بعض المبادرات الممكنة لأنه العمل خاصو يكون في إطار المنظومة الضريبية يجب أن يكون على أي حال يصاحبه نوع من البيداغوجية.

فالسادة المستشارين الذي يمكن أن أقول لهم: القدرة الشرائية لم تنقص، بل أكثر من ذلك، إلى خذينا حتى الأجور وخاصة ديال الموظفين في السنوات الفارطة فهي ارتفعت في المتوسط ب 7٪، في حين أن الدخل الوطني في 4 سنوات الأخيرة كان يرتفع تقريبا ب 4٪، وكما قلت لكم الضغط الجبائي لا يتزايد، وسياسة توسيع الوعاء هدفها هو النقص من الضرائب، لأنه مين كيكون أكبر عدد ممكن من المغاربة يؤدون الضرائب، بطبيعة الحال لابد تنقص من أسعار الضرائب، كان ربما في بعض التدخلات كأنه، فهمت أنا شخصيا أنه بعض الإصلاحات اللي كاينة واللي كتصب كأنه المؤسسات الدولية وخاصة البنك العالمي هو الذي يشير إليها اليوم في هذا الصباح في8H صباحا وقعت اتفاقية مع البنك العالمي بالنسبة للإصلاحات المالية وأنا أستمع إلى خطاب المسؤول عن البنك العالمي أقول لكم ماذا قال. قال بأننا استمعنا لخطاب السيد الوزير الأول أمام البرلمان، واستمعنا لبرنامجه واستمعنا للإصلاحات التي صادق عليها البرلمان ونحن ننخرط فيها، معنى ذلك احنا البنك العالمي الذي يتبعنا، ماشي احنا الذي نتبعه، على عكس ما كان من قبل، هذا هو الأساس. نحن الذين نقرر ما يجب أن نقرر داخل المنزل المغربي، ولكن بما أن توجه بلادنا هو توجه الإصلاح السياسي والمجتمعي والثقافي والاقتصادي والمالي، فالمؤسسات الدولية تتبعنا، وكاينة مصداقية ديال بلادنا الآن اللي كتجعل بأنها هي التي تتبع. كان تدخلات جد غنية ومهمة حول المحيط الدولي، المحيط الدولي بطبيعة الحال، المحيط ليس سهلا، ولكن كما قلت يجب ألا نتباكى عليه، لأنه التباكي لن ينفع المهم هو أن نقوي الموقع التفاوضي لبلادنا بالأساس.

تكلمنا عن صعوبات النفط، طبعا عندنا ميزان أداءات يتسم بالثنائية وهذا من خصائص الاقتصاد الوطني، وخصنا نتغلبوا على هاد الثنائية، ولكن هاد الثنائية فيها الإيجابي، عندنا ميزان تجاري سالب، هذا الجانب الأول، إن كان 60٪ ديال العجز ديالو ناتج عن ارتفاع سعر النفط، وعندنا ميزان تحويلات إيجابي نتيجة لتحسين المداخيل من المهاجرين المغاربة ونتيجة لتحسن مداخيل السياحة، وهنا غادي نقولها، إنشاء في هذه السنة 2005. المداخيل السياحية، أول مرة ببلادنا غادي تزايد، غتفوق على المداخيل اللي كتأتي من المهاجرين المغاربة، وهذا شيء يجب من الناحية النوعية أن نعتز به، معناه أنه كاين واحد التقدم ديال واحد القطاعات بجوج كيقدموا، ولكن الوتيرة ديال المداخيل السياحية ولات كتتقدم أكثر معنى هذا أن مجهود العمل الداخلي أساسي، إضافة أنه التحويلات كذلك اللي كتجينا من المهاجرين المغاربة، هي تحويلات ناتجة على ثقتهم ببلادنا وتبين كذلك مسار تطور الاقتصاد الوطني اللي مشات فيه إيطاليا هادي 40 عام. وإسبانيا هادي 30 عام و20عام. واحنا الآن فيه، انطلاقا من التحويلات اللي كانت كتمشي لإسبانيا وإيطاليا تطوروا هادوك البلدين احنا عايشين هاديك الفترة التاريخية.

طبعا أنا معكم عندما نعترف بصعوبات المنطقة التي نعيش فيها، وفي نفس الوقت نقول أننا يجب أن نعمل باش المشروع المغاربي يخرج إلى الوجود لأنه 50سنة وهو جامد، على حساب هذه المنطقة طبعا أنا معكم في ضرورة تقوية الموقع التفاوضي مع الاتحاد الأوربي. احنا فرضنا اتجاه الآخرين جيدة ولكن كلما قوينا المنزل داخليا وكلما زدنا في الإصلاحات بتكاليفها، كلما القوة الاستقطابية ديالنا تحسنت والقوة التفاوضية ديالنا تحسنت. طبعا يجب كذلك أن ننتبه إلى بعض التحولات بالنسبة لتطور الاقتصاد العالمي من خلال تطور العولمة بالأساس ونوعيتها. من قبل كنا نقول أن المخاطر تأتي من الشمال إلى الجنوب. في إطار التناقض شمال جنوب هذه المخاطر ما تزال، ولكن أضيف إليها الآن أنه كاين تناقض جنوب جنوب، ومن الصعوبات اللي عندنا في الاقتصاد الوطني الآن ارتفاع سعر النفط تيجي بالأساس من بلدان الجنوب والمنافسة الآسيوية كتجي كذلك من بلدان الجنوب، فإذن خصنا ندخلوها في معادلة السياسة الاقتصادية ديالنا، لذلك من المهم أن نرتبط أكثر بالمحيط الذي نعيشه نتمنى أن يكون هذا المحيط مغاربيا، والمحيط بطبيعة الحال الأوربي.

أخيرا السيد الرئيس بعض التدخلات وبنوع من الاستغراب بينت كأنه كاين تناقضات أو تفاوت بين المبادرات السامية لجلالة الملك ومابين العمل الحكومي. أنا أقول بأنه هناك تناغم تام بين التوجهات الملكية السامية وإرادة قوى التطور والإصلاح والديمقراطية ببلادنا: والحداثة وهذي هي خاصية اللحظة السياسية والتاريخية التي نعيشها اليوم،

مداولات مجلس المستشارين أكتوبر 2005

احنا تنعيشوا واحد اللحظة ديال الإصلاح، ديال المصالحة ديال التطور وديال التضامن، وفي هذا الإطار لضمان النجاح لهذا العمل.

التوجهات الملكية بالنسبة للأوراش الكبرى أساسية وفي نفس الوقت البرنامج الحكومي الذي صادقتم عليه له ارتباط بهذه التوجهات وبهذه المبادرات والقانون المالي يترجم ذلك سنويا.

فلذلك يجب السيد الرئيس أن نثق في قدرة بلادنا وأن نعتبر بأن بلادنا تتقدم وتتطور ولكن أن نعي بأن لنا صعوبات، فيجب أن لا نتنازل عن مواجهة هذه الصعوبات ولا يمكن أن نتنازل، لا يمكن ذلك إلا إذا تقدمنا في منطق الإصلاحات، كل الإصلاحات بأبعادها كلها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والمالية، وهذه هي إرادة الحكومة والسلام عليكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد وزير المالية والخوصصة، الآن ننتقل إلى التصويت على مواد مشروع القانون المالي رقم 35.05 للسنة المالية 2006، المعطيات العامة للتوجه المالي، الباب الأول الأحكام المتعلقة بالموارد العامة.

المادة الأولى لم يرد بشأنها أي تعديل إجماع. التصويت اللي كان في اللجنة، كنعرضوه الآن من جديد هل هناك من معارض لهذه المادة الأولى لم يرد فيها أي تعديل، إذن الموافقون55 المعارضون1، الممتنعون لا واحد.

إذن وافق المجلس ب 55صوت ومعارضة صوت واحد وعدم وجود أي ممتنع.

المادة الثانية: ورد بشأنها تعديل من المستشار جامع معتصم عن الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب، لكم الكلمة السيد المستشار.

المستشار السيد جامع المعتصم:

السيد الرئيس، بالنسبة لهذا التعديل هي مجموعة تعديلات تهم المادة الثانية، هاد المادة الثانية التي نصوت فيها على الإذن للحكومة بإصدار مراسيم وفقا لمقتضيات الفصل 45 من الدستور، احنا تنقولوا بأنه أولا ينبغي التمييز بين الإذن للحكومة وبين المراسيم التي ستخضع للمصادقة على اعتبار أن للقانون أن يأذن للحكومة، فبالتالي خصنا نفضيوا هاد القضية هي الأولى. هل تأذن للحكومة أولا تأذن؟ هذا خاصو تصويت بوحدو، ثم بعد ذلك المراسيم. ينبغي أن تخضع للمصادقة مرسوما مرسوما باعتبار أن كل مرسوم يستقل بمقتضياته على المرسوم الآخر، احنا عندنا مراسيم كاين اللي كيتعلق بالشعير كاين اللي كيتعلق بالقمح الطري، كاين اللي كيتعلق بالصكانير يمكن أن نصادق على واحد ولا نصادق على الآخر، فبهذه الصيغة الإجمالية اللي كتجي بها الحكومة في هذه المادة، تجعل البرلمان ملزما على أن يعطي تصويتا واحد للإذن ثم للمراسيم مجتمعة وهذا طبعا يتنافى ومقتضيات القانون التنظيمي للمالية حسب اعتقادنا وبشكل واضح. شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار الكلمة للسيد الوزير.

السيد وزير المالية والخوصصة:

شكرا السيد الرئيس،

الحكومة مامتفقاش مع التعديل لأنه لا يمكن تجزئة المادة الثانية نظرا لوحدة الموضوع، وهناك علاقة عضوية بين التأهيل والمصادقة، كما أنها لا تتفق مع التعديلات التي تليها والتي قدمها السيد المستشار المحترم. لأن هناك وحدة الموضوع وليس من الضروري تجزئة مختلف المراسيم نظرا لوحدة الموضوع شكرا.

السيد رئيس الجلسة،

أعرض التعديل على التصويت التعديل الأول اللي شارلوا السيد المستشار، الموافقون على التعديل:10 المعارضون 42، الممتنعون6، إذن رفض التعديل. نضع المادة الثانية كما صادقت عليها اللجنة الموافقون42 المعارضون10، الممتنعون6 ، ورد تعديل من المستشار السيد جامع معتصم يرمي إلى إضافة مادة جديدة تحمل رقم 2 مكرر. لكم الكلمة السيد المستشار.

المستشار السيد جامع معتصم:

السيد الرئيس،

هادو التعديلات كاملين مرتبطين بنفس المادة، تحدثت عنهم أنه هاد المراسيم، وأختلف مع السيد الوزير وأعتقد أن المنطق واضح ليست هناك وحدة الموضوع بين هذه المراسيم وكل مرسوم يتكلم على حاجة مستقلة بذاتها، يمكن أن نصادق على المرسوم المتعلق بالشعير ومانصادقوش على المرسوم المتعلق بالقمح الطري، ونصادقوا على المرسوم المتعلق بالصكانير وهكذا، فليست هناك وحدة الموضوع، لهذه التعديلات المتكاملة. شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

السيد الوزير لكم الكلمة.

السيد وزير المالية والخوصصة:

الحكومة مامتفقاش. لأن لا يمكن تجزئة تقديم هذه المراسيم، نظرا لوحدة الموضوع. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

إذن اعرض التعديل على التصويت، نفس العدد 10 مع 42 ضد 6 ممتنعون، رفض التعديلات هناك تعديل يرمي إلى إضافة مادة جديدة رقم 2مكرر مرتين، نفس، إذن إلى سمحتوا كاين تعديل مكرر مرتين، المادة 2 مكررة 3 مرات، المادة 2 مكررة 4 مرات، إذن هذه التعديلات نصوت عليها بالتصويت اللي صوتنا عليه سابقا مع 110 اللي ضد 42 الممتنعون 6 ماكاين مشكل!!، والآخرين اللي تزادوا كلما تزاد العدد

مداولات مجلس المستشارين أكتوبر 2005

هو يشرف المجلس، نتماناوا رؤساء الفرق يصوتوا بالعدد اللي عندهم، إذن المعارضون 43إذن رفضت هذه التعديلات، تعديل المادة2 مكرر مرتين مكرر 3 مرات مكرر 4 مرات ننتقل إلى المادة3. أعرض هذه المادة للتصويت كما صادق عليها اللجنة، لم يرد بشأنها أي تعديل من الفريق الكونفدرالي. الكلمة لأحد مقدمي التعديل. تفضل السيد دعيدعة.

المستشار السيد محمد دعيدعة:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السادة المستشارين،

انسجاما مع تدخل الكلمة العامة اللي كانت البارح فرئيس الفريق الأخ لهوير العلمي سنتعاطى بشكل إيجابي مع مجموعة من التعديلات وبالتالي نسحب هذا التعديل.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا إذن نعرض المادة كما صادقت عليها اللجنة ليس هناك تعديل، إجماع.

المادة 5 لم يرد بشأنها أي تعديل اعرضها كما صادقت عليها اللجنة، إجماع.

المادة 6ورد بشأنها 23 تعديل 10تعديلات من فريق الاتحاد الدستوري و6 تعديلات من الفريق الديمقراطي و6 تعديلات من الفريق الكونفدرالي وتعديل واحد من المستشار جامع المعتصم، يرمي إلى حذف هذه المادة. ونشير أن المادة 6من القانون المالي تتضمن مجموعة من المواد تدخل في إطار كتاب الوعاء والتحصيل لفريق الاتحاد الدستوري لتقديم التعديل الأول المتعلق بحذف المادة6 الكلمة للسيد السي الراضي.

المستشار السيد إدريس الراضي:

شكرا السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

المادة 6تصحح أحكام ومقتضيات المادة6بأكملها كما جاء بها مشروع المالية رقم 35.05 للسنة المالية 2006. التعديل. أن الحكومة وبعيدا عن الروح والأهداف التي شرع من أجلها إنجاز قوانين المالية باتت تستغل فرصة عرض مشاريع قوانين المالية لتمرير قوانين أو مدونات كاملة تحمل في طياتها إصلاحات كبرى، ليس من المعقول مناقشتها خارج الإطار القانوني العادي. أي المناقشة على حدى وخارج ظرفية الاستعجال التي تطبع مناقشة قانون المالية وتذكر الحكومة أن الإصلاحات الضريبية السابقة استنفذت سنوات في المناقشة على كل الأصعدة، ومع كل المعنيين خصوصا المهنيين منهم، وذلك ليس البتة من باب إضاعة الوقت، ولكن من باب الإشراك الإيجابي في اتخاذ قرار بخصوص الإصلاحات الكبرى، ونحن إذ نتقدم بهذا التعليل ترمي أساسا من ورائه إلى إخلاء المسؤولية السياسية والتاريخية، وإن كنا واعين كل الوعي أن الحكومة ستدفع بالفصل51 ولأجل هذا فنحن سنتقدم بتعديلات في إطار المادة6 بعد أن نكون سجلنا موقف رفضنا الإتيان بمقتضياتها في إطار مشروع قانون المالية 2006. شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

الآن الكلمة للسيد المستشار السيد جامع معتصم. نظرا لوحدة الموضوع. نفس التعديل يرمي إلى حذف المادة 6.

المستشار السيد جامع المعتصم:

شكرا السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

طبعا موفقنا فعلا نطلب من الحكومة أن تحذف هذه المادة. باعتبار أنها مادة تشكل مشروعا ونصا قانونيا متكاملا والذي الإتيان به في إطار مادة داخل هذا القانون المالي معناه سيحرم -كما قلت- البرلمان من مناقشة مشروع يكتسي أهمية قصوى بالنسبة لعموم الشعب المغربي، والقوانين من هذا القبيل، كانت دائما تحضى من طرف البرلمان بالمناقشة الموسعة بل أكثر من هذا بفتح حوار وطني حولها.

كم هي القوانين والمدونات التي شارك فيها المجتمع المدني شاركت فيها الأحزاب السياسية والنقابات خارج البرلمان وبعد ذلك يتم النقاش أيضا مع الفرقاء داخل البرلمان، وبعد ذلك نقوم بالتصويت.

اليوم كندوزوا مشروع بغاية الأهمية يهم ما يمكن أن نسميه بالإصلاحات الضريبية، اللي كان خاص ضروري يوقع عليها نقاش وحوار وطني. الحكومة تمررها في إطار مادة واحدة، وهذا طبعا يتناقض - كما قلت - مع مقتضيات المادة 3 والقانون التنظيمي للمالية الذي يتحدث على أنه لا يمكن الصيغة التي يبدأ بها هذا النص من المادة3 أنه: لا يمكن أن يتضمن القانون المالي الأحكام المتعلقة بالنفقات والموارد أو شروط تحسينها، وهاد البداية ديال لا يمكن دليل على أنه الأصل أن تأتي الأمور التي لها علاقة مباشرة بالأمور المالية، والتي لا يمكن أن تأتي كلا، لا يمكن إلا أن تأتي جزءا، يعني خاصها تجي بشكل جزئي.

الآن نتحدث عن مشروع كلي كان مفروض أن يكون موضوع حوار وطني داخل، وبالتالي أنا مادخلتش باش نعدل وسط هاد المادة، رغم وجود اختلالات كبيرة جدا من قبيل، وهاد الشي سبق أشرنا للحكومة، ماهو اختيارها في النظام الضرائبي، طبعا ندعو إلى عدالة جبائية لكن مع كامل الأسف حينما يتم اللجوء إلى تعميم الضرائب غير المباشرة، فهذا معناه كنمسوا شريحة عريضة من الشعب المغربي، عموما المواطنين، وبالمقابل يتم إعفاءات للمقاولات الكبرى، اللي احنا كنقولوا المقاولات الكبرى اللي هي عندها رغبة في العمل وفي الاستثمار

مداولات مجلس المستشارين أكتوبر 2005

الحقيقي لا تحتاج إلى إعفاءات، تحتاج إلى مساطر واضحة، تحتاج إلى عدالة، تحتاج إلى مدونة شغل متطورة هادي هي الحاجيات الحقيقية للمقاولات الحقيقية، وليس الإعفاءات، فلذلك أدعو إلى أن يتم حذف هذه المادة لأن ماشي هذا هو مكانها، وأنها تتجاوز ما يمكن أن يكون داخل قانون مالي السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا. الكلمة لكم السيد الوزير للرد على التعديلين معا.

السيد وزير المالية والخوصصة:

لأنه نفس الموضوع، وحدة الموضوع. الحكومة ما متفقاش مع التعديلين باعتبار السيد الرئيس أن إدراج كتاب الوعاء والتحصيل ضمن مشروع القانون المالي، ما هو إلا استمرار لمسار إصدار المدونة، كما حدث في قوانين المالية السابقة. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

أعرض التعديل على التصويت، الموافقون11، المعارضون 43، الممتنعون7إذن رفض التعديلين معا. ننتقل إلى التعديل الموالي. الكلمة للفريق الديمقراطي لتقديم تعديله حول المادة7من كتاب الوعاء والتحصيل. الكلمة للسيد ممثل، سحبتوه. إذن هناك تعديل لفريق الاتحاد الدستوري لتقديم التعديل المتعلق بالمادة 11 من كتاب الوعاء الضريبي والتحصيل. تفضلوا السي الراضي.

المستشار السيد ادريس الراضي:

شكرا السيد الرئيس. المادة11التكاليف القابلة للخصم، التعليل، نظرا لضرورة الدعم وحشد المبادرات ذات الطابع الاجتماعي حتى تواجه تحديات الظرفية الحالية. ونظرا لكون بلادنا انخرطت في توجه تؤطره روح المبادرة الوطنية للتنمية والتي تركز اهتمامها وأهدافها بالأساس على تغيير الأوضاع الاجتماعية للمغاربة خصوصا منهم الذين يعانون من أوضاع اجتماعية صعبة فالتعديل المقترح يرمي إلى الرفع من السقف القصوي 2٪ إلى 5٪ وذلك حتى نحفز وتشجع المقاولات على الانخراط في الاتجاه العام المذكور أعلاه. شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا هناك تعديل للفريق الديمقراطي متعلق بالمادة11 من كتاب الوعاء. إذن تعديل واحد اللي بقا. السيد الوزير.

السيد وزير المالية والخوصصة:

السيد الرئيس. الحكومة تدفع بالفصل 51.

السيد رئيس الجلسة:

إذن انتهى الأمر. ننتقل إلى تعديل متعلق بالمادة 20 من كتاب الوعاء والتحصيل، مقدم من الفريق الكونفدرالي. تفضل السيد المستشار. السي دعيدعة.

المستشار السيد محمد دعيدعة:

شكرا السيد الرئيس. فيما يخص هذا التعديل كنقترحوا بدل 35 أن يكون سعر الضريبة على الشركات 30كذلك أخذا بعين الإعتبار أن سعر 35٪ هو أعلى سعر مقارنة مع مجموعة من الدول التي لها نفس القوة الاستقطابية للاستثمارات الأجنبية والمنافسة للمغرب. كتونس. كما أن سعر 30٪ هو المعمول به في فرنسا، التي تعتبر من أول الدول المستثمرة، وذلك لتشجيع الاستثمار الذي له علاقة أيضا بالتشغيل. شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. الكلمة للسيد الوزير

السيد وزير المالية والخوصصة:

الحكومة تدفع بالفصل 51

السيد رئيس الجلسة

الفصل 51 قضي الأمر. الكلمة لفريق الاتحاد الدستوري لتقديم التعديل المتعلق بالمادة 57 من كتاب الوعاء والتحصيل.

المستشار السيد ادريس الراضي:

شكرا السيد الرئيس. مادة 57 الإقرار بالأملاك فيما يتعلق بالإنتاج الفلاحي. التعديل. إن مقتضيات وأحكام المادة 57 المذكورة أعلاه تنطوي على هذه مستقبلي غير واضح المعالم والأبعاد بخصوص القطاع الفلاحي، وبما أن الحكومة لم تعلن عن نيتها بوضوح في هذا الاتجاه فنحن نبدي بتحفظنا التام تجاه مقتضياتها وأحكامها. شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

إذن الكلمة للسيد الوزير.

السيد وزير المالية والخوصصة:

الحكومة تدفع بالفصل 51 السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

51. الكلمة للفريق الكونفدرالي لتقديم التعديل المتعلق بالمادة 58 من كتاب الوعاء والتحصيل.

المستشار السيد محمد دعيدعة:

هاد التعديل السيد الرئيس: نسحبه

السيد رئيس الجلسة:

سحب. الكلمة للفريق الدستوري لتقديم التعديلين المتعلقين بالمادة 59 من كتاب الوعاء والتحصيل.

المستشار السيد إدريس الراضي:

شكرا السيد الرئيس. المادة 59الإعفاءات، التعليل، تماشيا مع

مداولات مجلس المستشارين أكتوبر 2005

التطور الذي شهدته أسعار المواد الغذائية خلال السنوات الأخيرة من جهة وملاءمتها مع الوضعية التي يقتضيها نظام التوقيت المستمر الذي أصبح شبه معمم. فنقترح الرفع بالنسبة لقيمة 10 دراهم المعمول بها حاليا إلى 15درهم. وبالموازاة الزيادة في النسبة المسموح بها من إجمالي الأجرة من 20٪ إلى 25٪، وكما يجب التأكيد أنه من شأن هذا التعديل إن قبل أن يكون له انعكاس مهم على نوعية وطبيعة التغذية والإجراءات أثناء العمل. شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

السيد الوزير الجواب على التعديلين معا.

السيد وزير المالية والخوصصة:

نفس الموضوع51.

السيد رئيس الجلسة:

الفصل 51 الكلمة للفريق الكونفدرالي لتقديم التعديل المتعلق بالمادة 59 من كتاب الوعاء والتحصيل. الكلمة للسيد المستشار السي دعيدعة.

المستشار السيد دعيدعة:

فيما يخص هاد التعديل. ماغنعطيوش للحكومة الفرصة باش تستعمل الفصل 51 وبالتالي غنسحبوه.

السيد رئيس الجلسة:

سحب. اللبيب بالإشارة يفهم الكلمة لفريق الاتحاد الدستوري. لتقديم التعديل المتعلق بالمادة 63 من كتاب الوعاء والتحصيل.

المستشار السيد إدريس الراضي:

ونحن كذلك السيد الرئيس. ماغانعطيوش للحكومة الفرصة باش عاوتاني.

السيد رئيس الجلسة:

سحب .. الكلمة لفريق الاتحاد الدستوري، لتقديم التعديل المتعلق بالمادة 75 من كتاب الوعاء والتحصيل.

المستشار السيد إدريس الراضي:

كذلك السيد الرئيس،

السيد رئيس الجلسة:

سحب.

المستشار السيد إدريس الراضي:

ماشي سحب. ماغنعطيش للحكومة فرصة

السيد رئيس الجلسة:

اللبيب بالإشارة يفهم. الكلمة للفريق الكونفدرالي لتقديم التعديل المتعلق بالمادة75 من كتاب الوعاء والتحصيل. السي دعيدعة.

المستشار السيد محمد دعيدعة:

فيما يخص المادة 75 هي المتعلقة بجدول الضرائب فبالنسبة لنا احنا كنتشبتوا بهاد القضية لأنه متعلقة بالتزام سابق ديال الحكومة فيما يخص الضريبة على الدخل وأيضا كنتشبتوا بهاد التعديل بالرغم من أن الحكومة ستستعمل الفصل 51.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لكم السيد الوزير

السيد وزير المالية والخوصصة:

السيد الرئيس. أولا لا بد نسجل واحد التطور نوعي داخل المجلس هو انخراط الجميع في احترام الفصل 51.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لكم السيد الوزير،

السيد وزير المالية والخوصصة:

السيد الرئيس. أولا لا بد نسجل واحد التطور نوعي داخل المجلس هو انخراط الجميع في احترام الفصل 51 فهذه النقطة أساسية. وطبعا هذا دستور. كيفرض علينا. ولكن بالمناسبة. التعديل كنطرحوا الفصل 51.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا على التجاوب. الكلمة للفريق الكونفدرالي للتقدم التعديل المتعلق بالمادة 91 من كتاب الوعاء والتحصيل.

المستشار السيد محمد دعيدعة:

كنسحبوا هاد التعديل السيد الرئيس

السيد رئيس الجلسة:

سحب الكلمة لفريق الاتحاد الدستوري لتقديم التعديل المتعلق بالمادة 93 من كتاب الوعاء والتحصيل.

المستشار السيد إدريس الراضي:

شكرا السيد الرئيس. المادة 93الاعفاء دون الحق في الخصم. التعليل. الزبدة منتوج غذائي حساس ومن غير القانوني بيعها من دون أن تكون معبأة لا في الإعفاء الممنوح لمنتوج الزبدة ذات الصنع التقليدي والتي تدخل في المنتوجات الأساسية المستهلكة من طرف عامة الشعب لا يجب أن يفصل بين المعبأ منها أو غير المعبأ بقدر ما يجب التركيز على الأصل الخالق للإعفاء. ألا وهو الصنع التقليدي فقط. شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لكم السيد الوزير،

مداولات مجلس المستشارين أكتوبر 2005

السيد وزير المالية والخوصصة:

الحكومة السيد الوزير كتدفع بالفصل 51

السيد رئيس الجلسة:

الفصل 51. الكلمة للفريق الديمقراطي لتقديم التعديل المتعلق بالمادة 95 السي طريبش. سحب لعدم استعمال الفصل 51. ممتاز. الكلمة للفريق الدستوري لتقديم التعديل المتعلق بالمادة 101 من كتاب الوعاء والتحصيل. سحب.

المستشار السيد إدريس الراضي:

سحب ما عندنا ماندیروا

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للفريق الديمقراطي لتقديم التعديلين المتعلقين بالمادة 101 من كتاب الوعاء والتحصيل السي طريبش. سحب. الكلمة للفريق الكونفدرالي لتقديم التعديل المتعلق بالمادة 101 من كتاب الوعاء والتحصيل. السيد المستشار السي دعيدعة.

المستشار السيد محمد دعيدعة:

فيما يخص هاد التعديل السيد الرئيس كان الهدف ديالنا منو. هو بعض المواد الغذائية تنقل من سعر 10٪ مع الحق في الخصم. إلى 5٪ من حق الخصم وهاد المواد هي: الزيوت السائلة الغذائية، والأرز المصنع، والدقيق، وسميدة الأرز، ودقيق النشويات، والعجائن الغذائية، الزبدة باستثناء الزبدة ذات الصنع التقليدي المشار إليها في المادة 93. الشاي المعبأ أو الغير المعبأ عملية نقل المسافرين و البضائع، وذلك للحفاظ على القدرة الشرائية. شكرا الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

السيد الوزير الفصل 51؟

السيد وزير المالية والخوصصة:

السيد الرئيس الحكومة كتدفع بالفصل51

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لفريق الاتحاد الدستوري لتقديم التعديل المتعلق بالمادة 102 من كتاب الوعاء والتحصيل.

المستشار السيد إدريس الراضي:

السيد الرئيس. هذا تعديل كيظهر لي مهم بزاف. المادة 102 الأسعار الخاصة، التعديل، من باب تحصيل مداخيل إضافية للخزينة تمكنها من مواجهة احتياجاتها بصفة عقلانية، نقترح رفع سعر الضريبة على تسليم الخمور من 100 إلى 200 درهم شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

السيد الوزير.

السيد وزير المالية والخوصصة:

السيد الرئيس لا بد نؤكد بأن هذا التعديل سيؤدي إلى نقص كبير في المداخيل وأخطر من ذلك سيؤدي إلى زيادة كبيرة في التهريب. وانطلاقا من ذلك فالحكومة تطرح الفصل 51.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للفريق الديمقراطي لتقديم التعديل المتعلق بالمادة 194 من كتاب الوعاء والتحصيل. السي طريبش 194 السحب أعرض المادة6 للتصويت كما عدلت وصادقت عليها اللجنة، الموافقون 43 المعارضون 11، الممتنعون 7.

المادة 7 كما صادقت عليها اللجنة لم يرد بشأنها أي تعديل. إجماع.

المادة 8 ورد بشأنها تعديلان، الأول من الفريق الكونفدرالي، والثاني من السيد جامع المعتصم.

الكلمة للفريق الكونفدرالي لتقديم التعديل. السيد المستشار السي دعيدعة.

المستشار السيد محمد دعيدعة:

سحبنا هاد التعديل السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

الأستاذ معتصم.

المستشار السيد جامع معتصم:

شكرا السيد الرئيس. هذا التعديل مقدم باسم الإتحاد الوطني للشغل بالمغرب. وطبعا أنا فقط يمكن نقول مع الإخوة المستشارين. أتمنى أنه فعلا على الأقل نخليوا الحكومة تحقق رقما قياسيا في استخدام الفصل 51.لا حاجة للسحب.

السيد رئيس الجلسة:

التعديل المقدم من طرف المستشار جامع معتصم.

المستشار السيد جامع معتصم:

نعم أنا أتمنى من الإخوة المستشارين أن تحافظوا للحكومة على فرصة تحقيق الرقم القياسي في استخدام الفصل51. التعديلات التي نأتي بها، تعديلات مقتنعون بها، وبالتالي أنا بالنسبة لهذا التعديل أقول كيف يعقل أنه في الوقت الذي يتم التحضير للانتخابات سنة 2007 إن شاء الله ضرورة إعداد لوائح انتخابية سليمة مما يتطلب تعميم البطاقة ديال التعريف الوطنية فملي تنرفعوا من الرسم من 30 درهم إلى 75 درهم معناه كنديروا عقبة أمام تعميم بطاقة التعريف الوطنية، إذن كنديروا عقبة أمام وضع لوائح انتخابية سليمة، فعمليا كنوضعوا عراقيل أمام سلامة الانتخابات فلذلك نقول ما معنى في الوقت اللي ما قدرناش نعمموا البطاقة الوطنية ديال 30درهم كيف يمكن أن نعمم البطاقة الوطنية ديال 75درهم خاصة في العالم القروي والأحياء الهامشية،

مداولات مجلس المستشارين أكتوبر 2005

فلذلك نتشبث بهذا التعديل واخا الحكومة ستستخدم الفصل 51 بطريقة -تنقول- سيئة لسيت معقولة، أحيانا تستخدمه حتى مع المداخيل الإضافية، وهذا غير مقبول ملي الإخوة كيقترحوا تعديل له علاقة بإضافة مداخيل. الحكومة تتعرض من باب أنه سيكون التهريب هذا جواب ماشي ديال الحكومة. شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

تفضل السيد الوزير.

السيد وزير المالية والخوصصة:

السيد الرئيس. طبعا. الحكومة تدفع بالفصل 51 وكما بينت في لجنة المالية. الميزانية تتحمل العبء الأكبر بطبيعة الحال لكلفة هذا الإجراء شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

إذن الفصل 51. قضي الأمر. أعرض المادة8 للتصويت كما وافقت عليها اللجنة. الموافقون 45 المعارضون 11 الممتنعون 7.

المادة9 ورد بشأنها تعديل من الفريق الكونفديالي. الكلمة لكم السيد المستشار السي دعيدعة.

المستشار السيد محمد دعيدعة:

هذا التعديل السيد الرئيس. نسحبه

السيد رئيس الجلسة:

سحب. إذن المادة 9 كما صادقت عليها اللجنة. الإجماع.

المادة 10 ورد بشأنها تعديل، الأول من الفريق الكونفدرالي والتالي من المستشار السيد جامع معتصم. من الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب الكلمة لكم السيد المستشار السي دعيدعة.

المستشار السيد محمد دعيدعة:

اسحب السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

سحب. الأستاذ معتصم.

المستشار السيد جامع المعتصم:

السيد الرئيس احنا كنعتبروا أن هاد المادة هي بمثابة إعطاء شيك على بياض للحكومة من أجل أن تصدر المدونة قبل قليل تحدثت عن هذا الموضوع ديال الضرائب، هذا مشروع يهم كل المغاربة، لا بد أن يكون في حوار وطني حقيقي وبالتالي خاصو يجينا مشروع مستقل، وأن يناقش في إطار المسطرة العادية لمناقشة القوانين وليس في إطار المسطرة الاستثنائية لمناقشة القانون المالي، بل أكثر من هذا سيأتي في إطار مادة فريدة، وسيخضع لتصويت مرة أخرى، ولهذا نطلب أنه تحذف هذه المادة وتأتينا المادة مستقلة. شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

النظام الداخلي يسمح بتجزئة التصويت داخل المادة الواحدة. الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد وزير المالية والخوصصة:

شكرا السيد الرئيس. الحكومة مامتفقاش.

السيد رئيس الجلسة:

واحد الملاحظة السيد الوزير. الفريق الكونفدرالي لكم الكلمة قبل ما تجاوبوا السيد الوزير.

المستشار السيد محمد دعيدعة:

إلى سمحتي وقع خطأ. هاد التعديل.

السيد رئيس الجلسة،

ماشي تتشبتوا بيه.

المستشار السيد محمد دعيدعة:

لا. لا. نتشبت به. ولكن الصيغة اللي مقترحين هي التالية: أن تعرض على البرلمان من أجل المصادقة قبل تضمينها بمادة فريدة في مشروع قانون 2007.

السيد رئيس الجلسة:

ولكن لا يمكننا أن نصوت إلا على التعديلات المكتوبة.

المستشار السيد محمد دعيدعة:

هو اللي قدمنا.

السيد رئيس الجلسة:

إذن السيد الوزير. الجواب على التعديلين معا. الفريق الكونفدرالي وتعديل جامع معتصم.

السيد وزير المالية والخوصصة:

نفس الجواب. ولكن لا بد نوضح السيد الرئيس، أن هاد الإجراء جا بعد تعديل تقدم به مجلس النواب وبعد هذا التعديل. لأن الحكومة كانت طالبة تأييد باش تحضر عملية تجميع. لأن الأمر لا يتعلق إلا بعملية تجميع تقنية للمقتضيات التي جاءت في مختلف القوانين بالنسبة للمدونة، ومجلس النواب دار تعديل يقول أنه غيوقع المصادقة من طرف البرلمان على مادة فريدة، كما بينت داخل اللجنة. الحكومة ستخبر مسبقا اللجان المختصة، ولهذه الاعتبارات الحكومة متشبتة بالتعديل اللي جابت بيه مجلس النواب، ومامتفقاش مع التعديلين المقدمين. شكرا

السيد رئيس الجلسة:

شكرا. إذن التصويت على التعديل الأول ديال الفريق الكونفدرالي، اللي هو نفس العدد، يعني الموافقون 17 المعارضون 45 الممتنعون لا أحد. نفس التعديل كنسحبوا التعديل ديالكم. بعد نصوتوا على هذا.

مداولات مجلس المستشارين أكتوبر 2005

حتى هو خاصنا نصوتوا عليه؟ طيب. نفس العدد. الموافقون17. المعرضون45 الممتنعون لا أحد. أعرض المادة 10للتصويت كما صادقت عليها اللجنة إذن الموافقون 45.المعارضون17. الممتنعون لا أحد.

المادة11ورد بشأنها تعديل من الفريق الكونفدرالي. الكلمة للسيد المستشار السي دعيدعة.

المستشار السيد محمد دعيدعة:

كنسحبوا هاد التعديل السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة،

سحب. إذن لم يرد بشأنها أي تعديل الإجماع كما صادقت عليها اللجنة. الاجماع.

المادة 2ورد بشأنها تعديل من المستشار السيد جامع معتصم يرمي إلى حذف المادة. الكلمة لكم السيد معتصم.

المستشار السيد جامع معتصم:

شكرا السيد الرئيس. طبعا هذه المادة تنطلبوا حذفها لسبب بسيط هو أنها، أو يمكن نقول سبب عميق في الحقيقة يتعلق بالإجهاز على رصيد العمل، فأعتقد أن صناديق العمل حق للمأجورين بصفة عامة، وكان مفروض يتم إصلاح هذه الصناديق في إتجاه تحسين التعويضات المتعلقة بالمأجورين الذين يتعرضون لحوادث الشغل بالدرجة الأولى، فاليوم تأتي الحكومة لكي تجهز على هذا الرصيد وتنقل ما فاض على مليار درهم إلى الميزانية العامة، وطبعا على الأقل الآن الحديث على 2.5 مليار تقريبا فأعتقد أنه ماشي من حق الحكومة أن تنقل هذا إلى الميزانية العامة، ينبغي إصلاح هذه الصناديق وتحسين عملية المأجورين الذين يتعرضون لحوادث الشغل، بدل أخذ هذا الرصيد. شكرا.

السيد رئيس الجلسة،

الكلمة للسيد الوزير،

السيد وزير المالية والخوصصة:

السيد رئيس الحكومة تدفع بالفصل 51. ولكن لا بد نوضحوا أنه ماخصناش نضخموا القضايا. النفقات في هذا الصندوق لا تزيد على 180مليون درهم،الموارد ديالو كتوصل 280مليون درهم، والتعديل سيؤدي إلى تخفيض موارد الميزانية. لذلك ندفع بالفصل 51.

السيد رئيس الجلسة،

قضي الأمر. 51 إذن أعرض المادة للتصويت كما صادرت عليها اللجنة. الموفقون 45 المعارضون11 الممتنعون7 فقط توصلت الرئاسة بواحد الاستدراك يتعلق بتقرير لجنة المالية والتجهيزات والتخطيط والتنمية الجهوية، يصحح ما يلي يجدر التنبيه أن التعديل المتعلق بالمادة 163قد تمت الموافقة عليه بالصيغة التي تقدمت بها الحكومة، وليست الصيغة التي تقدمت بها الأغلبية والمتضمنة في المادة 6 المكررة، هذا الأمر يتعلق بتصحيح يرتبط بالتقرير الذي وزع أمامنا وهو متوفر لدى الجميع.

إذن المادة 13 لم يرد بشأنها أي تعديل. الإجماع.

المادة 14 ورد بشأنها من المستشار جامع معتصم. الكلمة لكم.

المستشار السيد جامع معتصم:

شكرا السيد الرئيس. في الحقيقة في هذه المادة14 أيضا غيكون عندنا نفس التعديل في المادة 8ليتعلق بتخصيص موارد قارة لمؤسسات تحدثها الحكومة، احنا تنقولوا لتمكين البرلمان من متابعة ومراقبة سواء البرمجة وتنفيذ أعمال هذه هذه المؤسسات، خاص البرمجة السنوية داخل القانون المالي وليس تخصيص موارد قارة هذه المؤسسات شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة،

السيد الوزير،

السيد وزير المالية والخوصصة:

السيد الرئيس. الحكومة مامتفقاش مع هاد التعديل لأن التغيير الذي أتت به هذه المادة. يخص فقط نفس النسبة التي لم تتغير وهي 60٪ من حصيلة هذا الرسم لفائدة الشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة التي حلت محل دار الإذاعة والتلفزيون المغربية والتي تمتلك الدولة مجموع أسهمها، إضافة إلى ذلك هذا التغيير ماغيؤديش أبدا إلى نقص في المراقبة المالية، ولن يؤدي كذلك إلى متابعة ومراقبة البرلمان. شكرا.

السيد رئيس الجلسة،

إذن تعرض التعديل للتصويت. الموافقون11 المعارضون46 الممتنعون 7 أعرض المادة 14 للتصويت الموافقون 46 المعارضون 11 الممتنعون 7 تماما راه اتفقنا على هاد القاعدة تزايدت المعارضة نزيدو الزيادة خير ماشي في الضرائب هادي في العدد.

المادة 14مكررة. أعرض هذه المادة على التصويت لم يرد بشأنها أي تعديل.إذن إجماع.

المادة 5ورد بشأنها تعديل من الفريق الديمقراطي، السحب. سحب. إذن المادة15 لم يرد بشأنها أي تعديل. الإجماع.

المادة 16 كما صادقت عليها اللجنة. لم يرد بشأنها أي تعديل.

المادة17 لم يرد بشأنها تعديل. الإجماع.

المادة17 لم يرد بشأنها تعديل. الإجماع.

المادة 18 ورد بشأنها تعديل. الإجماع.

المادة8ورد بشأنها تعديل من المستشار السيد جامع معتصم. الكلمة لكم السيد المستشار.

مداولات مجلس المستشارين أكتوبر 2005

المستشار السيد جامع المعتصم:

نفس التعديل ديال المادة14

السيد رئيس الجلسة،

إذن نفس التعديل نفس جواب الحكومة. السيد الوزير

السيد وزير المالية والخوصصة:

18؟ نفس الاعتبار. الحكومة مامتفقاش

السيد رئيس الجلسة،

الفصل51. آه التصويت. الموافقون11 المعارضون 46 الممتنعون 7 أعرض هذه المادة التصويت كما صادقت عليها اللجنة إذن الموافقون 46 المعارضون11 الممتنعون7.

المادة 19 لم يرد بشأنها أي تعديل.

المادة 20 لم يرد بشأنها أي تعديل.

المادة 21 لم يرد بشأنها أي تعديل.

المادة 22 لم يرد بشأنها أي تعديل.

إذن نعرض المواد 19.20.21.22.الإجماع.

ورد تعديل من الفريق الكونفدرالي يرمي إلى إضافة مادة جديدة تحمل رقم 22 مكرر. المستشار المحترم السي دعيدعة.

المستشار السيد محمد دعيدعة:

شكرا السيد الرئيس. بخصوص هاد التعديل نقترح إحداث حساب موحد لأمور خصوصية، اسمها صندوق التعويض عن فقدان الشغل والبطالة. شكرا.

السيد رئيس الجلسة،

السيد الوزير. لكم الكلمة

السيد وزير المالية والخوصصة:

هاد التعديل غيزيد تكاليف جديدة وسيقلص من موارد هذه الميزانية، وبالتالي الحكومة تدفع بالفصل 51.

السيد رئيس الجلسة،

الفصل 51 إذن رفض التعديل.

ورد تعديل من الفريق الكونفدرالي يرمي إلى إضافة مادة جديدة تحمل رقم 22 مكرر مرتين. الكلمة لكم السي دعيدعة.

المستشار السي محمد دعيدعة:

بخصوص هاد المادة أيضا، هو إحداث صندوق لأمور خصوصية يسمى صندوق المساعدة الطبية بالنسبة للمعوزين، وخاصة الأمراض المزمنة والخطيرة كالسيدا، وغير ذلك. شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة،

الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد وزير المالية والخوصصة:

الحكومة تدفع بالفصل 51

السيد رئيس الجلسة،

51 ورد تعديل من الفريق الكنفدرالي يرمي إلى مادة جديدة تحمل رقم 22 مكرر 3 مرات نفس الشيء.

المستشار السيد محمد دعيدعة:

لا ماغنعيرش الحكومة. غنقصوا ليها من

السيد رئيس الجلسة

السحب إذن ننتقل إلى التصويت على المواد 23 . 24 . 25 . 26 . 27 . 28 . 29 . 30 . 31 . 32 . 33 . 34 التي لم يرد بشأنها أي تعديل الإجماع. طيب

أعرض الآن الباب الأول من الجزء الأول للتصويت الموافقون نفس العدد الموافقون 47 + 7 هي غتولي 54.

المستشار السيد محمد دعيدعة:

السيد الرئيس في البداية. وفي إطار التدخل اللي داروا الأخ العلمي البارح. احنا باسم الفريق الكونفدرالي. احنا في الحقيقة لا نصوت مع قانون المالية، كيف قلنا البارح. نصوت لمستقبل المغرب. شكرا.

السيد رئيس الجلسة،

شكرا إذن الموافقون.54 المعارضون11 الممتنعون لا أحد صادق المجلس على الباب الأول من الجزء الأول من مشروع قانون المالية 2006.

الباب الثاني. أحكام تتعلق بالتكاليف.

أعرض المادة 38 لم يرد بشأنها أي تعديل الإجماع.

المادة 39 ورد بشأنها 3تعديلات الأول من الفريق الديمقراطي. والثاني من الفريق الكونفدرالي والثالث من المستشار جامع معتصم. السي المستشار. السي طريبش.

المستشار السيد محمد طريبش:

نتشبث بتعديلنا لأن عملية المغادرة الطوعية، حدث شغور كبير في مختلف الوزارات والمؤسسات ومنها على الخصوص وزارة التربية الوطنية والتعليم العالي وقطاع الصحة، فاقترحنا هذا التعديل من أجل سد الخصاص الناتج عن المغادرة الطوعية وبالتالي يجب سد الخصاص في هذه القطاعات الحيوية الاجتماعية وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة

الكلمة لكم السيد الوزير

مداولات مجلس المستشارين أكتوبر 2005

السيد وزير المالية والخوصصة:

ما يمكنش يتقدموا التعديلات كلهم. لأن نفس الموضوع

السيد رئيس الجلسة،

طيب. إلى شفتو. السيد دعيدعة. الفريق الكونفدرالي كيتمسك ولا كيسحب.

المستشار السيد محمد دعيدعة:

لا. السيد الرئيس. هذا كيتعلق بإحداث مناصب شغل جديدة. بمعنى يتعلق بمحاربة آفة البطالة، خاصة في صفوف الشباب العاطل، اللي بالأمس واليوم في الصحافة كلنا جميع، قريبا بأنه أصبح واحد النوع من اليأس، أصبح هؤلاء الشباب يقدمون على إحراق أنفسهم وبالتالي اقترحنا إضافة 3000منصب شغل إضافية من أجل امتصاص هذه الآفة ديال البطالة. شكرا السيد الرئيس اللي وصلات 23٪ في صفوف الشباب العاطل الحامل للشهادات فعلا السيد الوزير قال لنا انخفضت البطالة في صفوف عموم طالبي الشغل ولكن في صفوف الشباب العاطل ترتفع لحاملي الشهادات كتزايد هاد البطالة شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

السي جامع معتصم.

المستشار السيد جامع معتصم:

شكرا السيد الرئيس. طبعا. التعديل يرمي إلى تصحيح هذه المادة. حيث احنا ضد أن يتم تخصيص أو استثناء عدد من المناصب وعدم تقسيمها على القطاعات الوزارية، فكنعتقد أنه المناصب المالية هي جزء من ميزانية كل قطاع، وداخل البرلمان نصوت على ميزانية القطاعات بشكل واضح، حينما يتم الاحتفاظ بمناصب. فمعناه أنه نحتفظ بها خارج الميزانية المخصصة لهذه القطاعات، لذلك احنا كنطلبوا أن هاديك 400منصب ألا تبقى في إطار الوزارة الأولى ولكن أن توزع على القطاعات ذات الحاجة، طبعا في إطار الإصلاح الجامعي بالدرجة الأولى هناك خصاص كبير جدا خاصة بعد المغادرة الطوعية للجامعات. أحنا كنقترحوا أن هاديك 400 نصفها يمشي للتعليم العالي. والنصف الآخر فعلا يتخصص لوزارة الصحة لاعتبار الخصاص الكبير داخل هذه الوزارة. فهذا هو المنطق الذي ندفع به في اتجاه تصحيح المادة لا يعني للاستثناء ديال مجموعة من المناصب بشكل اللي ماكيربطهاش بالميزانية القطاعية التي نصوت عليها جماعا. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا الكلمة لكم السيد الوزير للرد على التعديلات الثلاثة.

السيد وزير المالية والخوصصة:

بالنسبة لتعديل الفريق الكونفدرالي. الحكومة تطرح الفصل 51. بالنسبة لتعديل الفريق الكونفدرالي. الحكومة ما متفقاش عليه لأنه عدم توزيع 400منصب يعطي هامش للحكومة وللوزير الأول لمتابعة ترشيد الإمكانيات المتوفرة للاستعمال الأنجع لهذه المناصب لتحسين مردوديتها. بالنسبة للتعديل المقدم من طرف ممثل الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب. الحكومة مامتفقاش عليه. وليس في الفقرة الثانية من هذه المادة ومقترحاتها ما يتنافى مع مقتضيات القانون التنظيمي نظرا لكون الاعتمادات اللازمة لتغطية إحداث 400 منصب تم تسجيلها في فصل النفقات الطارئة. والمخصصات الاحتياطية. شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا إذن بالنسبة للتعديل الأول الفصل 51. والتعديلان الثانيان الموافقون17 المعارضون47 الممتنعون لا أحد.

الآن نعرض المادة 39للتصويت كما صادقت عليها اللجنة، الموافقون47 المعارضون17 الممتنعون لا أحد. المادة 40 ورد بشأنها تعديلان الأول من فريق الكونفدرالي. والثاني من المستشار جامع معتصم.

الكلمة للسيد المستشار السي دعيدعة.

المستشار السيد محمد دعيدعة:

شكرا السيد الرئيس بخصوص هذه المادة طرحنا إضافة 1000 منصب، كذلك من أجل ترسيم المستخدمين المؤقتين الدائمين والمستخدمين العرضين برسم السنة المالية 2006، والإسراع بهذه الوتيرة، ونسجل أن الحكومة في إطار الحوار الاجتماعي استجابت لترسيم 3000 موظف مؤقت على واحد المدة من السنوات، وأنه تم تمديد هذه المدة أيضا بعدما انقضى أجلها، لكن يجب الإسراع بالوتيرة، باش ننهيوا مع هاد الملف. وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة

شكرا. الكلمة للسيد الوزير السيد جامع معتصم لكم الكلمة.

المستشار السيد جامع معتصم:

شكرا السيد الرئيس. طبعا حنا هنا كنقترحوا إضافة العدد أن ينتقل من 3000 إلى 6000 منصب لترسيم الأعوان هذه فئة مستضعفة داخل سلم الوظيفة العمومية ديالنا، لا معنى لكي تبقى هذه الفئة محرومة من حقها في الترسيم وفق المساطر المحددة. اللي كمل 7 سنوات خاصو يترسم. فهناك تراكم لملفات هذه الفئة، لذلك نرى أنه لا بد من الإسراع بوتيرة تسوية أوضاع هذه الفئة من صغار الموظفين، بالمقابل تكلفة هذا لا يمكن أن تكون ما سيتحقق من إعفاءات لمؤسسات ومقاولات كبرى داخل القانون المالي. هاد الشي ماغيكونش مكلف مقارنة مع الإعفاءات التي تستمر الحكومة في إعطائها للمقاولات الكبرى دون الصغرى. وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة،

الكلمة للسيد الوزير،

مداولات مجلس المستشارين أكتوبر 2005

السيد وزير المالية والخوصصة:

السيد الرئيس بالنسبة لهاد التعديلين الحكومة تدفع بالفصل 51.

السيد رئيس الجلسة:

إذن نعرض المادة 40كما صادقت عليها اللجنة. الموافقون47 المعارضون 17 المتنعون لا أحد.

المادة 41. المادة 42 المادة 43 المادة 44 المادة 45 المادة 46 هذه المواد لم يرد بشأنها أي تعديل.الإجماع.

المادة 47 ورد بشأنها تعديل من المستشار جامع معتصم. الكلمة لكم.

المستشار السيد جامع معتصم:

شكرا السيد الرئيس. طبعا هاد التعديل يرمي إلى توفير الضمانات اللازمة لنجاح المبادرة الوطنية للتنمية البشرية التي أعلن عنها جلالة الملك، طبعا من الحوايج التي تخادت من الناحية التنظيمية أن تتم مراقبة ومتابعة هذا الصندوق من قبل المفتشية العامة للمالية للإدارة الترابية على أساس أن تقوم بافتحاصات لحسابات هذا الصندوق، كنقترحوا إضافة في القانون أن تتم إحالة هذه التقارير لأن مع كامل الأسف الذي يقع أنه تقارير هذه اللجان، أو هذه المفتشيات في الغالب يمكن أن تجمد. احنا كنقولوا بمقتضى القانون:

أولا أن تنشر في الجريدة الرسمية.

ثانيا أن تبلغ إلى المجلس الأعلى للحسابات كي يتم القيام بالمتعين في كل حالة من الحالات التي يتم ضبطها أو افتحاصها. شكرا.

السيد رئيس الجلسة،

شكرا. الكلمة لكم السيد الوزير

السيد وزير المالية والخوصصة:

السيد الرئيس. الحكومة غادي تدفع هنا بالفصل53 لأنه تطبيقا للمادتين17و8 من القانون التنظيمي لقانون المالية، فإن مقتضيات إحداث الحسابات الخصوصية في إطار القانون المالي يجب أن ترتكز أولا على الحساب المحدث وعلى طبيعة مداخيله ونفقاته، وبخصوص مساطر إنجاز عملية الصندوق ومراقبتها فإنها دائما تحدد بواسطة نصوص تنظيمية وبالتالي هذا لا يمكن إلا في إطار مرسوم. الحكومة تدفع بالفصل 53.

السيد رئيس الجلسة:

الفصل 53 لا يدخل في مجال القانون تسحبه ولا تتمسك به لأن هذا مقتضى دستوري. الفصل 53 لا يمكن أن نصوت ضد. طبيب. إذن الحكومة تدفع بمقتضيات الفصل53 من الدستور.

إذن المادة 47: الموافقون47 المعرضون11 المتنعون8

المادة 48ورد بشأنها تعديل من الفريق الكونفدرالي. الكلمة لأحد مقدمي التعديل.

المستشار السيد محمد دعيدعة:

شكرا السيد الرئيس. فيما يخص المادة الخاصة بصندوق دعم المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، نقترح إضافة فقرة:" يتم إحداث ضريبة على مواد الترف وضريبة على الثروة" لرفع الاعتمادات المرصودة لهذا الصندوق وذلك لأجل تنمية مداخيله. أيضا في إطار التضامن الاجتماعي لإنجاح المبادرة الوطنية للتنمية البشرية التي أعلن عنها جلالة الملك. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد الوزير.

السيد وزير المالية والخوصصة:

السيد الوزير. كما قلت داخل اللجنة. هذا التعديل يمكن يتم من الناحية الاجتماعية ولكن في الظرف الراهن يزيد كثيرا من الضغط الجبائي ولذلك الحكومة مامتفقاش عليه.

السيد رئيس الجلسة

إذن المتوافقون18 المعارضون50 المتنعون لا أحد.

توصلت الرئاسة باستدراك كذلك من طرف مقرر لجنة المالية، المستشار السيد محمد أبو الفرج: يجدر التنبيه أن التعديل المتعلق بالمادة 63 لقد تمت الموافقة عليه بالصيغة التي قدمت بها الحكومة، وليس الصيغة التي تقدمت بها الأغلبية والمتضمنة في المادة6 المكررة في رقم 6 الروماني. استثناء من أحكام المادة 163 واحد من كتاب الوعاء والتحصيل المحدث بموجب المادة6 من قانون المالية رقم 35.05 للسنة المالية 2006يستفيد زائد القيمة المحقق خلال أو في نهاية الاستغلال نتيجة تفويت أو سحب سندات المساهمة بالنسبة للمشهد الخاضع للضريبة على الشركات من التخفيضات المنصوص عليها في 1 روماني)أ(من السالفة الذكر لمدة سنتين من فاتح يناير 2006إلى غاية 31 ديسمبر 2007. هذا تدقيق ورد كذلك في التقرير الذي بين يدينا.

إذن إذا سمحتوا عندنا المادة 56.55.54.53.52.51.50.49 لم يرد بشأنها أي تعديل الإجماع. التصويت. إجماع.

أعرض الباب الثاني من الجزء الأول للتصويت. الموافقون58 المعارضون11 المتنعون لا أحد.

إذن الآن ننتقل إلى الباب الثالث أحكام تتعلق بتوازن الموارد وتكاليف الدولة.

المادة 57 ورد بشأنها تعديل من السيد جامع معتصم. لكم الكلمة.

المستشار السيد جامع معتصم:

شكرا السيد الرئيس. السيد الوزير طبعا جدول التوازن الذي أمامنا يوضح بشكل واضح عدم شفافية الأرقام التي تقدم في القانون المالي مع كامل الأسف كان المفروض بالنسبة لنا، أن هذا الجدول فعلا أن يجلي بوضوح تام كل الموارد وأيضا كل التكاليف. أنا نبغي نسول

مداولات مجلس المستشارين أكتوبر 2005

السيد الوزير الآن، أولا، انسجاما مع التعديلات التي قدمت على مستوى الوارد خاصو يزول الموارد المتعلقة بالفائض عن مليار درهم من صناديق العمل، وعن صناديق العمل، وأيضا السؤال اللي غنسولو هو مرتبط الآن بالإعفاءات التي تم تقديرها خاصة مثلا هاد الاستدراك الأخير الذي نتوصل به اللي هو لمدة سنتين بالنسبة للإعفاء اللي كاين بالنسبة للسنوات ديال المساهمة في البورصة واللي تقريبا ستكلف الدولة حوالي 700مليون درهم. المفروض أن يظهر أثرها داخل هاد الجدول واش غنقصوا هاد 700مليون درهم ولا ماغنقصوش. أيضا على مستوى التكاليف دائما نتحدث عما سيتخصص لصندوق الحسن الثاني من مداخيل الخوصصة. لا نجد لها أثرا واضحا بالمبالغ القصوى للتكاليف فلذلك أنا كنعتبر هاد الجدول اللي كان مفروض يكون جدول مبني على الشفافية وعلى الوضوح لكي نصادق داخل البرلمان على مستوى معين من العجز. احنا ماكنصوتوش على العجز الحقيقي المرتبط بهاد التوازن ديال هاد الجدول، لذلك تنطلبوا إدخال التصحيحات اللازمة على هذا الجدول حتى يكون أكثر وضوحا وشفافية. شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

السيد الوزير.

السيد وزير المالية والخوصصة:

أولا السيد الرئيس. كاين ملاحظة أولية. لأنه توزيع حصيلة تفويت المنشآت مقررة من طرف القانون والضبط قانون مالية 2001، والمجلس الدستوري أقر بدستورية المعطيات السالفة الذكر، إضافة إلى ذلك فهذا التعديل كاين عنصر آخر مرتبط بتعديل سابق سيؤثر سلبا على مداخيل الميزانية، ولذلك الحكومة تطرح الفصل 51.

السيد رئيس الجلسة:

الفصل 51 قضي الأمر.

المستشار السيد جامع:

السيد الرئيس. أنا كنسولو على أثر الإعفاء أو 2 الإعفاءات اللي جات بيهوم الحكومة في التعديل داخل هاد القانون، هاد الإعفاءات ديال السندات المرتبطة بالبورصة والتعديل المتعلق بالشركات اللي كيتجاوز الرقم ديالها 200 مليون درهم فيما يتعلق بالتجهيز، هادي موارد لم يتم خصمها الآن من جدول التوازن. شحال التقدير ديالها؟ واش غتخصم ولا ماغتخصمش، ولا غتصوتوا على رقم ليس له مدلول حقيقي مادام أن هاد الجوج موارد تنازلات عليهم الحكومة دون أن تقوم بخصمهم من جدول التوازن.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد معتصم. اعرض المادة 57 للتصويت مرفقة بالجدول) أ(المضاف إليها الموافقون50 المعارضون11 الممتنعون8.

المادة 58 لم يرد بشأنها أي تعديل. إجماع.

المادة 59ورد بشأنها تعديل من المستشارين السيد جامع معتصم. الكلمة لكم السيد المستشار.

المستشار السيد جامع المعتصم:

السيد الرئيس. طبعا داخل البرلمان في إطار قانون المالية تنصادقوا على سقف أعلى للاقتراضات الخارجية وتنحددوا. لكن بالنسبة للافتراضات الداخلية تنعطيوا واحد الإذن للحكومة مفتوح بشكل يمكن أن تتصرف فيه بتجاوز. لذلك أقول أنه لابد من وضع حد أقصى للاقتراضات الداخلية. هاد الافتراضات الداخلية سبق وأن تحدثنا عن آثارها خاصة إذا تمت من المؤسسات البنكية الآثار البنكية الآثار التنافسية ديال الدولة مع المقاولات في إطار القروض. فلذلك على الأقل أن يكون ما هو مقرر في القانون المالي هو السقف ما خاص تتجاوزو الحكومة، وإذا كان للحكومة رغبة في أي تعديل من حقها أن تقدم تعديل القانون المالي طيلة السنة، لكن أن تأخذ هاد الإذن المفتوح باش تتجاوز هاد السقف فنعتمد أن هذا غير مقبول، شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد وزير المالية والخوصصة:

السيد الرئيس. الحكومة مامتفقاش على هاد التعديل لأنه بطبيعة الحال القانون المالي يحدد سقف الديون الخارجية شيء طبيعي بالنسبة للديون الداخلية. هي أداة إضافية تستعمل ومرتبطة كذلك بالظرفية الداخلية ديال الناحية المالية والناحية النقدية، وظروف التمويل بصفة عامة، وكذلك مرتبطة بتطور الحاجيات للتمويل. شكرا.

السيد رئيس الجلسة

إذن الموافقون11 المعارضون50 الممتنعون8.

اعرض المادة 59 للتصويت كما صادقت عليها اللجنة. الموافقون 50 المعارضون11 الممتنعون8ورد تعديل من المستشار السيد جامع معتصم يرمي إلى إضافة مادة تحمل رقم 59 مكرر لكم الكلمة السيد معتصم.

المستشار السيد جامع معتصم:

شكرا السيد الرئيس، بالنسبة لهذه المادة الإضافية كنقصدوا بها إحداث باب خاص بالنفقات الضريبية. سبق أن تحدثنا عن هذا السنة الماضية. الحكومة كما سبق أن أشرنا إلى ذلك جاءت بمذكرة تتحدث عن النفقات الجبائية اللي فيها تقديرات مرتبطة والإعفاءات التي تقدمها لمختلف المعنيين. طبعا كنتكلموا هنا على النفقات المتعلقة بالاسترجاعات التي تتم بالنسبة لمختلف المقاولات أو المتعاملين مع الدولة الملزمين، هاد الإجراءات مع كل الأسف تتم بطريقة مخالفة لمقتضيات القانون التنظيمي للمالية خاصة في المادة9ديالو اللي تيمنع إجراء عملية

مداولات مجلس المستشارين أكتوبر 2005

المقاصد فيما يتعلق بين المداخيل والنفقات، فإدارة الضرائب إلى الآن كتقوم بعملية مقاصة بين الموارد ومابين هذه النفقات، وهذا مخالف كما قلت لمقتضيات القانون التنظيمي للمالية، واحنا كنطلبوا يتحدث باب خاص بهذه النفقات وتحدد فيه التقديرات اللي بعد ذلك الحكومة ستأخذ الإذن من البرلمان طبعا لكي تصدر هذه النفقات الضريبية اللي كنكملوا عليها شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة

الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد وزير المالية والخوصصة:

السيد الرئيس. الحكومة ما متفقاش مع هاد التعديل لأنه تقديرات الموارد الضريبية المدرجة في قانون المالية هي تقدم أنها موارد صافية من الإرجاعات. ولا مجال لإحداث بنود خاصة لارجاعات بعض الضرائب والرسوم التي يكون مصدرها أساسا تصحيحات جبائية، كذلك ميزانية التكاليف المشاركة تتضمن بنود خاصة بالإرجاعات والتحويلات المتعلقة بإرجاع الرسوم الجمركية على أساس ملفات يقدمها المعنيون بالأمر وبإرجاع مبالغ متعلقة بديون طالها التقادم. لهذا الاعتبار الحكومة مامتفقاش مع هاد التعديل. شكرا.

السيد رئيس الجلسة

إذن الموافقون

المستشار السيد جامع معتصم:

السيد الرئيس. غير بالنسبة للرسوم الجمركية. أعتقد أنه بالنسبة لهذه العملية تتم عندهوم سقف ديال الإرجاعات ديال الرسوم الجمركية كنطلبوا نفس الشيء اللي كاين فيما يتعلق بالجمارك باعتبارها نوع من الجبايات أن يقع أيضا في الضرائب.

السيد رئيس الجلسة

الحكومة عبرت عن رفضها لهذا التعديل. الموافقون11 المعرضون 51 الممتنعون 8.

إذن أعرض الآن الباب الثالث من الجزء الأول للتصويت، إذن الموافقون 59 المعارضون 11.

الآن أعرض الجزء الأول برمته للتصويت. الموافقون 59. المعارضون 11. الممتنعون لا أحد.

بهذا حضرات السادة المستشارين السادة الوزراء، نكون قد أنهينا التصويت على الجزء الأول برمته من مشروع قانون المالي2006. نفتتح جلسة المساء على الساعة الثالثة وذلك للشروع في مناقشة الميزانيات الفرعية والتصويت عليها، والتصويت النهائي على مشروع القانون برمته بجزئه الأول وجزئه الثاني على الساعة الثالثة نلتقي.

رفعت الجلسة.